S

# الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/466
22 April 1999

## مجلس الأمن

ORIGINAL: ARABIC

**رسالة مؤرخة ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من المندوب الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة**

يشرفني إبلاغكم بصفتي رئيسا للمجموعة الإسلامية لدى الأمم المتحدة، بأن المجموعة الإسلامية تابعت باهتمام بالغ آخر تطورات قضية لوكربي، وتود أن تتقدم إلى سعادتكم بالآتي:

- وإذ تحيي الجماهيرية العربية الليبية على المرونة والعقلانية التي عالجت بها القضية منذ بداية الخلاف.

- وإذ تقدر عاليا جهود معالي الأمين العام كوفي عنان وقادة جنوب أفريقيا والمملكة العربية السعودية، وغيرهم، في التوصل إلى اتفاق قبلت به كل الأطراف، وكفل حلا سلميا ونزيها ودائما للنزاع.

- وإذ تذكر بقرارات الدورة الثامنة لمؤتمر القمة الإسلامي (طهران، ٩-١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧)، والدورة الخامسة والعشرين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية (الدوحة، ١٥-١٧ آذار/ مارس ١٩٩٨)، والاجتماع التنسيقي السنوي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (نيويورك، ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨).

- وإذ تشير إلى رسالة معالي عمر المنتصر أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي إلى الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخة ١٩ آذار/ مارس ١٩٩٩ (S/1999/311).

- وإذ تأخذ علما بفحوى رسالة الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩ (S/1999/378).

- وإذ تلاحظ أن مجلس الأمن قد عبَّر عن سرعة التجاوب وبالإجماع مع خطوة ليبيا الأخيرة، من خلال إصدار بيان للصحافة بتاريخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وبيانا رئاسيا بتاريخ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩، تم بموجبهما تعليق جميع الإجراءات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية ابتداء من ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩.



99-11680 230499 230499

فإن المجموعة الإسلامية:

١ - ترى أنه بالإضافة إلى البيان الصحفي المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩ والبيان الرئاسي المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩، فإن تعليق العقوبات كان يجب أن يتم من خلال قرار صادر عن مجلس الأمن لوضع المسألة في إطارها القانوني الصحيح.

٢ - تطلب من المجلس سرعة إصدار قرار برفع العقوبات نهائيا عن ليبيا التي تعاونت كليا، وأوفت بكل ما عليها بموجب قرارات المجلس ٧٣١ (١٩٩٢) و ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣) و ١١٩٢ (١٩٩٨)، بما في ذلك المطالب المرفقة بالقرار ٧٣١ (١٩٩٢).

٣ - ترى وبعد أن أصبحت العملية القانونية أمام المحكمة الاسكتلندية، المتفق عليها من قبل جميع الأطراف المعنية، أن تسييس هذا الخلاف القانوني بأي شكل ومن أية جهة هو أمر غير مقبول. وحيث أن الأمر أمام القضاء فعلى جميع الأطراف الالتزام بما سيصدر عن المحكمة الاسكتلندية المنعقدة في هولندا.

وأكون شاكرا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ناصر عبد العزيز النصر
السفير
المندوب الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة
رئيس المجموعة الإسلامية

- - - - -